

الدولة الواحدة: واقعها وواقعيتها!

ماجد الشّخّ *

أمام الانسداد المستعصي الذي أمسى يزداد وضوحاً إزاء حلول التسوية التفاوضية للقضية الوطنية الفلسطينية، يبدو أن "حل الدولتين" قد دخل فعلياً نفقاً جديداً من أنفاق الجمود، بل إنه يشهد النزاع الأخير، رغم حراك شكلي على مستوى العالم تجاه الصراع وإدارته وإرادة أطرافه المتصارعة. وحتى بعد خطابي الرئيس الأميركي باراك أوباما بجامعة القاهرة (6/4) ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو بجامعة بار إيلان (6/14)، وما تلاهما من معطيات وتداعيات غير مباشرة ما فتئت تترى على مسرح المنطقة، فقد ازدادت تعقيدات الحلول المفترضة وفي مقدمتها "حل الدولتين"، الأمر الذي بات يستدعي أطروحات أخرى، يقف في طليعتها الآن "حل الدولة الواحدة"، على افتراض أن مثل هذا الحل يمكن أن يكون قاب قوسين أو أدنى من التحقق، رغم أن القوى الوطنية الفلسطينية في الجليل والمثلث والنقب، وهي تخوض معارك كفاحها المتواصل من أجل نيل حقوقها الأساسية في المساواة والمواطنة، سبق لها وما فتئت تنادي بـ "حل الدولة الواحدة" .. دولة كل مواطنيها.

إذن.. وأمام المشكلات والحواجز التي لا حصر لها، التي أقامها وقيّمها الاحتلال الإسرائيلي أمام "حل الدولتين"، فقد بتنا على مسافة قريبة من الإعلان عن فشل مثل هذا الحل، إلا إذا أثرت الأطراف المعنية الاستمرار بالمكابرة والمخادعة، في نشر أوهام إمكانية قيام "دولة فلسطينية" كاملة السيادة (!!)) إلى جانب "دولة إسرائيل". في مواجهة ذلك ترتفع العديد من الأصوات التي تطالب بـ "حل الدولة الواحدة"، منها من يقترح إنشاء حزب يكون أداة هذه الدولة وعنوانها التمثيلي، أي قيام حزب سياسي فلسطيني يتبنى مشروع الدولة الواحدة. ومنها كإعلان بوسطن (مؤتمر أميركا الشمالية الأول/28 و 29 آذار (مارس) الماضي، (راجع السفير 2009/6/18) الذي اعتبر أن من مؤشرات القوة لدى حركة الدولة الواحدة "مثابرة الشعب الفلسطيني ودأبه على طلب العدل والسلام والحقوق المتساوية، وتزايد العدد القليل من الإسرائيليين اليهود العازمين على إيجاد سبل للعيش مع الفلسطينيين بديمقراطية واحترام متبادل". وفي هذا السياق يقترح إعلان بوسطن خوض نضال عالمي مماثل لنضالات شعوب جنوب إفريقيا التي دعمتها شعوب العالم كله

ضد العنصرية، وذلك من أجل قيام "حركة تضامن دولية تستجيب لنداء العدالة بمساندة مقاطعة إسرائيل وتجريدها وفرض الحصار عليها، لكي تجبرها على الإذعان للقانون الدولي".

هكذا هي الحال الآن، فالنقلة النوعية التي نشهدها من "حل الدولتين" إلى "حل الدولة الواحدة"، تفرضها طبيعة الجدران المسدودة والاستعصاءات التي باتت تعيشها قوى "حل الدولتين"، فأى ظروف تعيشها قوى "حل الدولة الواحدة" إن لم تكن ذات الظروف والأبعاد التي تستمر وتتواصل انسدادا واستعصاء، خاصة وأن خطاب تتانياهو الذي حدد فيه وحيدا، مستلهما ما يسمى الإجماع العام في إسرائيل، سياسة حكومته، قوّض ويقوض أي أمل بإمكانية الوصول إلى حل سياسي تفاوضي، وقد قطع ويقطع الطريق أمام إمكانية توافر شريك أو شركاء له، سواء على المسار الفلسطيني أو حتى على المسار السوري.

ورغم عدم إغفال مؤتمر بوسطن العقبات الأساسية التي تواجه تحقيق رؤية "الدولة الواحدة"، من قبيل وجود انقسام وشرخ فلسطيني واسع، يلفت المؤتمرون إلى أن "إعادة الحياة والديمقراطية لمنظمة التحرير الفلسطينية، واستجابتها لحاجات كل الشعب الفلسطيني، أصبحتا من الأولويات الملحة للشعب الفلسطيني"، وهنا نفترض أن ذلك يمكن أن يتم على قاعدة أن ممثل الدولة الواحدة فلسطينيا هو منظمة التحرير، لكن السؤال هنا هو كيف يمكن للفسيفساء الإسرائيلية التخلي عن العقلية الاسبرطية والقلعة المحاصرة، وأن تفرز حالة ديغولية، تسعى لتأسيس حزبها أو أحزابها المتعددة، ولكن المؤمنة بحل الدولة الواحدة، على افتراض نجاح الفلسطينيين في بناء حزبهم أو جبهتهم الوطنية العريضة (منظمة التحرير الفلسطينية) أو استعادة بنائها، كطرف يمثلهم ويمثل طموحاتهم في الكفاح من أجل التأسيس لـ "حل الدولة الواحدة"؟.

في كل الأحوال، وفي مواجهة أي حل ممكن دون أن يحقق للفلسطينيين طموحاتهم الوطنية العليا، وبانتظار ما سيلي من جهود عبثية، لا بد من مواجهة تلك الكوابيس التي تتجدد اليوم على وقع المراوحة الفلسطينية والعربية، بل تراجعتهما وانزوائهما خلف مواقف إقليمية ودولية، ليست معنية بحل عادل للقضية الوطنية الفلسطينية، قدر ما أرادا ويريدان توظيف طرفي التعارضات والانقسامات الفلسطينية، ومنافسات النظام الإقليمي العربي على اختلاف مواقع أطرافه ومواقفها، لمصالح تنافسية وصراعية لا مبدئية، لا تنشذ الموضوعية ولا العدالة ولا الحلول التفاوضية الممكنة. في حين أن لغة المصالح المتكالبه، هي النقيض المطلق للقضايا العادلة ولمصالح الناس.

وفي مطلق الأحوال ينبغي إدراك أن "دولة كل مواطنيها" أو "الدولة الواحدة"، إنما هي عامل نفس ونفي لـ "الدولة اليهودية"، ذلك المفهوم الذي يؤكد عليه الكثير من الإسرائيليين، كشرط أو كصك استسلام نهائي ليس أمام الفلسطينيين سوى القبول به، للمضي بالقبول باستمرار سلطتهم وفق أوصلو وبشروط ليكودية معدّلة، تزيد من تقطيع أوصالها، وهي بمثابة مناطق أو كاتتونات حكم ذاتي منزوعة السلاح، ومنزوعة السيادة، وذلك تأكيداً لنسف ونفي أي شكل من أشكال السيادة لدولة فلسطينية أو ما يشبهها مستقبلاً. وهكذا يستمر "قانون النفي التوراتي" باشتغاله فوق رقعة الصراع، دون أن يمسه دنس التفاوض السياسي، الأمر الذي يؤكد للحالة الفلسطينية ضرورة تمسكها بمنطلقات حقوقها المبدئية الثابتة، وإلا فإن "حل الدولة الواحدة" لا يمكنه أن يرى النور مجدداً، بعد أن بقيت فلسطين التاريخية موحدة حتى عشية توقيع اتفاقية سايكس - بيكو.

وحتى لا تستمر المذابح السياسية مرة، والعسكرية مرات ضد الشعب الفلسطيني في الداخل وفي الشتات، ينبغي نفض ونقض الأوهام، كل أوهام التصورات والتهبؤات الحالمة عن حل أو حلول باتت وشيكة للمسألة الفلسطينية، هذه الحلول لا آفاق لها ولا رصيد البتة حتى اللحظة، وهي بعيدة، ولكن أقرب منها تلك المحاولات التي ينبغي أن تبقى دؤوبة لتهيئة أرض الصراع لكل الاحتمالات، لا حصر إدارتنا باحتمال وحيد على ما جرى حتى الآن. وأبرز تلك الاحتمالات خلق وابتكار أدوات إدارة صراع ناجح وناجع، في ظل هذا الاستسهال المضلل والخادع، بالركون إلى إدارة لم تعد تلبّي حتى الحد الأدنى من متطلبات تلك الإدارة للصراع مع الاحتلال، والقوى المساندة له في الخارج، وعلى مستوى الإقليم العربي والساحة الدولية.

وإذا ما كان "حل الدولتين" قد استغرق كل هذا الوقت لإفشاله، فكم سيستغرق "حل الدولة الواحدة" لإيصاله إلى ذات النتيجة، أو.. إلى نتيجة مغايرة ربما، وكما من الضحايا سوف يقع، وصولاً إلى هدف التهويد والأسرلة عبر سياسات التطهير العرقي، الذي تسعى إلى تجسيده مقولة نفي أي حق للشعب الفلسطيني، في ما يسمى "أرض إسرائيل التوراتية الكاملة"؟ وكما.. وكما من النضالات التي سوف يخوضها شعب فلسطين، من أجل فتح كوة في جدار الصراع، يمكن أن تفضي في النهاية إلى قيام "دولة فلسطين الديمقراطية الواحدة".

لكن دون ذلك تحولات في الجانبين، الجانب الإسرائيلي حيث ضرورة صعود قيادة لها طابع وسمات ديمقراطية، واتساع إطار المؤمنين حقا بالدولة الديمقراطية الواحدة كنهاية للصراع، وعودة "اليهود التوراتيين" إلى بلدانهم الأصلية اضطرارا أو اقتناعا. وفي الجانب الفلسطيني؛ حيث ضرورة التثام الوضع الوطني وتشكيل قيادة تاريخية موحدة تقود نضال شعبها على أساس من برنامج سياسي للتحرر الوطني، له طابع وسمات المشروع الوطني الفلسطيني، الائتلافي والتعددي، وذلك على الضد من مصالح فئوية وطبقية ليست قيمة بتحقيق أي هدف وطني.

* كاتب فلسطيني